

Distr.: General
21 February 2013
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الأرجنتين

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

١- اضطلعت الأرجنتين بالاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بها، مدركة تمام الإدراك للالتزامات والمسؤوليات التي تجعل من هذه الآلية أداة لتقوية قدرة الدولة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبالتالي، فقد تولّت بالعناية الواجبة الأعمال التحضيرية السابقة للاستعراض، وإجراء الاستعراض نفسه، وتقييم التوصيات التي تلقتها. وينعكس هذا في المشاورات الواسعة التي أُجريت مع الإدارات الحكومية ذات الصلة والتي شاركت فيها ١٤ وكالة حكومية.

٢- وعليه، عرضت الأرجنتين التطور والتقدم المحرزين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ التقرير الأول الذي قدّمته في عام ٢٠٠٨ عندما كانت الآلية في مراحلها الأولى.

٣- وتدرّك حكومة الأرجنتين أنه بفضل هذا الاستعراض وبفضل مبادئه المتمثلة في الشمول والتزاهة وعدم التمييز والدورية وعدم التمييز، سيتسنى تعزيز وبلوغ أحد أهدافه الرئيسية، وهو تحقيق التعاون فيما بين الدول. وهذا التعاون تيسّره آليةٌ أطلقتها الدول نفسها التي تقوم، في معرض التفاعل فيما بينها على قدم المساواة، بعرض حالة حقوق الإنسان في أراضيها على العالم أجمع، انطلاقاً من فهمها بأن ذلك سيسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم بصورة تدريجية.

٤- ولذلك تدعو الأرجنتين المجتمع الدولي إلى النظر في مدى فعالية هذه الآلية في تحسين حالة حقوق الإنسان. وهذه هي نظرة الأرجنتين للأمور وهذا هو السبب الذي دعا الأرجنتين إلى النظر مجدّية في التوصيات الـ ١١٩ التي قدّمت أثناء الاستعراض.

٥- وأخيراً، توذّ الأرجنتين أن تعرب عن ارتياحها إزاء عدد التوصيات التي تنوّه بالسياسات العامة التي تنفّذها الحكومة، وهي تؤكد عزمها على زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في المجالات التي يكون فيها التحسين ضرورياً من أجل معالجة الشواغل التي أثارها الدول في توصياتها.

التوصيات المتعلقة بالالتزامات الدولية

٦- تقبل الأرجنتين التوصيات التالية: ١-٩٩ و ٢-٩٩ و ٣-٩٩ و ٤-٩٩ و ٢٢-٩٩ و ٢٣-٩٩.

التوصيات المتعلقة بالأطفال

٧- تقبل الأرجنتين التوصيات ١٠-٩٩ و ٢٠-٩٩ و ٦٨-٩٩. وتقبل أيضاً التوصية ٨-٩٩. غير أن ٢٢ مقاطعة من أصل المقاطعات الـ ٢٤ قد قامت بالفعل بمواءمة تشريعاتها مع معايير الحماية الشاملة، في حين أن المقاطعتين الباقيتين هما بصدد القيام بذلك. وتقبل الأرجنتين على نحو مماثل التوصية ١١-٩٩ ولكن على أن يُذكر صراحة أنه يجري

تعيين أمين مظالم معني بحقوق الأطفال والمراهقين وأن أحد مهام أمين المظالم الوطني، بموجب الدستور الأرجنتيني، هي ضمان حقوق الطفل.

٨- وقد دأبت الأرجنتين تاريخياً على إدانة استغلال وإساءة معاملة الأطفال على وجه الخصوص. وقد سنّت بالفعل مجموعة من القوانين التي تحظر تحديداً العنف الممارس في حق الأطفال والمراهقين وتكافحه لضمان ممارستهم لحقوقهم. ولهذا السبب، فهي لا تقبل التوصية ٩٩-٦٧.

٩- وتحيط الأرجنتين علماً بالتوصيتين ٩٩-٧٥ و ٩٩-٧٦. غير أن سجلات المواليد وبطاقات الهوية الوطنية الأولى متاحة بصورة مجانية للجميع.

١٠- ويحق لجميع الأشخاص في الأرجنتين الاستفادة من نظام "علاوة الطفل الشاملة" للحماية الاجتماعية، والذي سمح حتى الآن بتغطية أكثر من ٣,٢ ملايين طفل ومراهق. ولا تُستثنى أي فئة من هذا النظام لأنه ذو نطاق شامل. ولما كان تلقي علاوات الأطفال مرهوناً بالامتثال لبعض المتطلبات المتعلقة بالفحوص الطبية والانتظام في الدراسة، فإن النظام المذكور يضمن إعمال حق الطفل في الصحة والتعليم. وما من أحكام تقيد استفادة أطفال الأشخاص المحرومين من حريتهم من هذا النظام^(١). ولهذا السبب، فإن الأرجنتين لا تقبل التوصية ٩٩-٨٧.

التوصيات المتعلقة بالفئات الضعيفة

١١- تقبل الأرجنتين التوصيتين ٩٩-١٨ و ٩٩-١٩. فتسترشد جهود الأرجنتين دائماً بفرضية مفادها أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة فعالة، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة، أمر يمكن تحقيقه عن طريق توسيع نطاق وتحسين وجود الدولة في المناطق المختلفة للبلد وعن طريق إبراز أجهزة الدولة وجعل باب الوصول إليها مفتوحاً أمام الجميع وخاصة الفئات الضعيفة. وقد جرى لهذا الغرض إعادة صياغة السياسات الاجتماعية انطلاقاً من نهج استراتيجية مختلفة تُرجمت إلى مبادرات من جانب القطاع العام هدفها حماية القطاعات الضعيفة، مثل مبادرة "علاوة الطفل الشاملة".

التوصيات المتعلقة بالقضايا الجنسانية

١٢- التوصية ٩٩-٦ مقبولة وتعتبر منفذة بالفعل. وقد عدّل القانون رقم ٢٦-٧٩١ (Act No. 26.791) المادة ٨٠ من القانون الجنائي التي تحدد وتصف الظروف المشددة لجريمة القتل. وبموجب المادة الجديدة، يُعاقب كل من يقتل امرأة في فعل من أفعال العنف القائم على نوع الجنس بأقصى عقوبة وهي السجن المؤبد^(٢).

١٣- وتقبل الأرجنتين التوصيات ٧-٩٩ و ٢٤-٩٩ و ٢٥-٩٩ و ٢٦-٩٩ و ٤٨-٩٩ و ٤٩-٩٩ و ٥٠-٩٩ و ٥٢-٩٩ و ٥٦-٩٩ و ٥٨-٩٩ و ٨٩-٩٩ نظراً إلى أنه يجري تنفيذها^(٣).

التوصيات المتعلقة بالعنف المتزلي

١٤- تقبل الأرجنتين التوصيات ٤٧-٩٩ و ٥٥-٩٩ و ٥٧-٩٩ و ٥٩-٩٩ و ٦٠-٩٩ و ٦١-٩٩ و ٦٢-٩٩ نظراً إلى أنه يجري تنفيذها. وهي ترى أيضاً من المهم أن توضح أن ثمة إجراءات تُتخذ لاستعادة حقوق ضحايا العنف المتزلي والعنف الجنسي عن طريق توطيد الروابط بين الوكالات القائمة فيما بين مختلف الأجهزة الحكومية^(٤).

١٥- ولم تعد التوصيات ٥١-٩٩ و ٥٣-٩٩ و ٥٤-٩٩ مطروحة إذ وقع المجلس النسائي الوطني في عام ٢٠١٢ اتفاقاً مع المعهد الوطني للإحصاء والتعداد من أجل تصميم مؤشرات تتفق عليها الهيئتان ووضع سجل واحد لحالات العنف المرتكب في حق النساء. وقد توصل المعهد إلى اتفاق مع سلطات المقاطعات كي تقوم بإرسال المعلومات المحتفظ بها في سجلاتها بهدف إنشاء قاعدة بيانات إحصائية للبلد^(٥). وسيؤدي إنشاء هذا النظام الوطني للمعلومات المتعلقة بالعنف الممارس في حق المرأة إلى مساعدة الحكومة على تصميم سياسات عامة أكثر فعالية تمنع هذه المشكلة وتقضي عليها.

التوصيات المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية

١٦- تقبل الأرجنتين التوصيات ٩٠-٩٩ و ٩٥-٩٩ و ٩٧-٩٩ وتؤكد أنه يجري تنفيذها عن طريق البرامج الرامية إلى ضمان حقوق المرأة الجنسية والإنجابية وإلى إزالة الحواجز التي تمنع نساء الشعوب الأصلية والمهاجرات والنساء المحرومات من حريتهن من الاستفادة من الخدمات الصحية.

١٧- وتحيط الأرجنتين علماً بالتوصيات ٩١-٩٩ و ٩٢-٩٩ و ٩٣-٩٩ و ٩٤-٩٩.

١٨- وتحيط الأرجنتين علماً بالتوصية ٩٦-٩٩ وتشدد على أنه جرى تحديث "المبادئ التوجيهية التقنية لإجراء عمليات الإجهاض غير الخاضع للعقاب" (٢٠٠٧)، وجرى نشرها في المقاطعات كجزء من برنامج وضعته وزارة الصحة وهو البرنامج الوطني للصحة الجنسية والإنجاب المسؤول. وتقرّ هذه المبادئ التوجيهية بأن الإجهاض في حالة الحمل الناتج عن الاغتصاب لا يخضع للعقاب، بموجب المادة ٨٦ من القانون الجنائي، ويشكل إقرار المرأة المشفوع بالقسم، المقدم لهذا الغرض، أساساً قانونياً كافياً لاعتبار الإجهاض غير خاضع للعقاب^(٦).

- ١٩- وتشير الأرجنتين إلى أنه، نظراً إلى وضعها كدولة اتحادية، يُترك لكل مقاطعة أمر موافقة تشريعاتها مع توصيات وزارة الصحة من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية، وذلك إما بقرار تصدره السلطة التنفيذية للمقاطعة أو بقيام المقاطعة بسنّ قوانين مخصصة لهذا الغرض.
- ٢٠- وطلبت المحكمة العليا للأرجنتين من السلطات أن تنفذ بروتوكولات المستشفيات فيما يخص إجراء عمليات الإجهاض غير الخاضع للعقاب، كما طلبت من القضاة "الامتناع عن البت في أمر الاستفادة من مثل هذه العمليات لأن قرار إجرائها ينبغي أن يُترك للمريضة ولطبيبها وحدهما".

التوصيات المتعلقة بالاتجار بالبشر

- ٢١- لم تعد التوصية ٩٩-٦٣ مطروحة إذ أُقرّ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون رقم ٢٦-٨٤٢ (Act No. 26.842) الذي عدّل القانون ٢٦-٣٦٤ (Act No. 26.364) (٢٠٠٨). وألغى هذا الإصلاح القانوني قائمة المعايير التي كان يلزم الوفاء بها للتسليم بارتكاب جرم في حق ضحايا بالغين، مما سمح باستبعاد إمكانية اعتبار "موافقة الضحية" عاملاً يُعفي من العقاب. ورفع أيضاً التعديل الحد الأدنى للعقوبة إلى السجن لمدة أربع سنوات حتى لا يتمكن الجناة من تلقي عقاب بديل عن السجن، كما أنه حدد الأسس القانونية لإنشاء مجلس اتحادي لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلال الأشخاص وحماية ومساعدة ضحايا هذه الأفعال.

- ٢٢- وفي إطار السياسات التي تتبعها الأرجنتين لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، فإنها تقبل التوصيات ٩٩-٦٤ و ٩٩-٦٥ و ٩٩-٦٦^(٧).

التوصيات المتعلقة بالقضاء على الفقر

- ٢٣- القضاء على الفقر هو أحد أعمدة السياسات العامة للحكومة الأرجنتينية، ولذلك تقبل الأرجنتين التوصيتين ٩٩-٨٦ و ٩٩-٨٧.

التوصيات المتعلقة بمنع التعذيب

- ٢٤- ترى الأرجنتين أنه قد جرى تنفيذ التوصيات ٩٩-١٢ و ٩٩-١٣ و ٩٩-١٤ و ٩٩-١٥ و ٩٩-١٦، نظراً إلى أنه قد جرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إقرار القانون رقم ٢٦-٨٢٧ (Act No. 26.827) الذي نص على إنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب.
- ٢٥- وتخطط الأرجنتين علماً بالتوصية ٩٩-٣٥، مع ملاحظة أنه يجري إنشاء وتنسيق آليات متنوعة تسمح بالإبلاغ عن الأفعال المنطوية على عنف مؤسسي، وأنه يجري تدريب موظفين ووضع ضمانات لكفالة حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم.

التوصيات المتعلقة بنظام السجون

٢٦- ترى الأرجنتين أنه يجري تنفيذ التوصيات ٣٦-٩٩ و ٣٧-٩٩ و ٣٨-٩٩ و ٣٩-٩٩ و ٤٠-٩٩ و ٤١-٩٩ و ٤٢-٩٩ و ٤٣-٩٩ و ٤٤-٩٩ و ٤٥-٩٩ و ٤٦-٩٩ عن طريق الاستراتيجيات المتعددة التي تقوم الوكالات ذات الصلة بتنظيمها، ولذلك تقبل الأرجنتين هذه التوصيات.

التوصيات المتعلقة بالتعليم

٢٧- تقبل الأرجنتين التوصيتين ١٧-٩٩ و ٣٤-٩٩ وترى أنه يجري بالفعل تنفيذهما. وبالنسبة إلى التوصية ٩٨-٩٩، يمكن الرجوع إلى المعلومات المعروضة في إطار التوصية ٨٧-٩٩. وقد أدى نظام "علاوة الطفل الشاملة" دوراً هاماً في ضمان الاستفادة الفعالة من الرعاية الصحية والتعليم، وذلك يجعل تلقي العلاوات مشروطاً بالامتنال لاشتراط إجراء فحوص طبية إلزامية للأطفال وضمان انتظامهم في الدراسة في مدرسة عامة. وهذا واضح في التحسّن المطرد والملاحظ في المؤشرات الصحية والتعليمية. وقد سُجّلت إنجازات رئيسية في مجال الرعاية الصحية الوقائية، وفي الجهود الرامية إلى خفض معدلات التسرب المدرسي، وفي توزيع الدخل، وأصبح نظام "علاوة الطفل الشاملة" آلية فعالة لتحويل الأموال إلى الأسر حتى يتسنى لها شراء السلع والخدمات التي تسهم مساهمة كبيرة في الوفاء بحقوق الإنسان.

التوصيات المتعلقة بالتمييز

٢٨- تضع الأرجنتين سياسات لمكافحة جميع أشكال التمييز وبالتالي تقبل التوصيات ٢١-٩٩ و ٢٩-٩٩ و ٣٠-٩٩ و ٣١-٩٩ و ٣٢-٩٩ و ٣٣-٩٩ و ٧٧-٩٩ و ١١٧-٩٩ و ١١٨-٩٩. وفي عام ٢٠١٠، أطلق المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والتعصب برنامجاً بعنوان "الأشخاص المنحدرون من أصول أفريقية في مواجهة التمييز وكره الأجانب والتعصب" يتضمن إجراءات لإبراز أهمية الهوية والثقافة الأرجنتينية ذات الأصول الأفريقية وللتوعية بها. وزيادة على ذلك، فقد أدرج سؤال عن التراث الأفريقي في التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن، وشنّ المعهد حملة توعية بعنوان "أنا أرجنتيني من أصول أفريقية" اشتملت على دورات تدريبية للقائمين على التعداد وللموظفين العاملين في المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، وللناس عامة.

٢٩- وتخطط الأرجنتين علماً بالتوصيتين ٢٧-٩٩ و ٢٨-٩٩، مشددة على أن التمييز بشكل عام والتمييز العنصري بشكل خاص محظوران بموجب القانون الأرجنتيني عن طريق القانون رقم ٢٣-٥٩٢ (Act No. 23.592)، وأنّ كلا الفعلين يصنّفان ضمن الجرائم المدنية. وتُدرج الكراهية العنصرية والاضطهاد العنصري ضمن قائمة الظروف المشددة للجريمة إذا ارتكبت الجرائم الجنائية لهذين السببين. أما المشاركة في المنظمات والدعايات العنصرية

والحض على الاضطهاد أو الكره لأسباب عنصرية، فيعاقب عليهما بالتحديد بوصفهما سلو كين إجراميين (القانون رقم ٢٣-٥٩٢، المادة ٣)^(٨).

التوصيات المتعلقة بالهجرة

٣٠- تقبل الأرجنتين التوصيات ٩٩-١١٤ و ٩٩-١١٥ و ٩٩-١١٩ وترى أنه يجري تنفيذها. وبالنسبة إلى التوصية ٩٩-١١٦، تحيط الأرجنتين علماً بهما وتشير إلى المعلومات المقدمة بخصوص التوصية ٩٩-٨٨.

التوصيات المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية

٣١- تقبل الأرجنتين التوصيتين ٩٩-١٠٩ و ٩٩-١١٠ وتعلق تسجيلاً لموقفها أن الاستمرار بصورة منهجية في بذل جهودها بخصوص حقوق الشعوب الأصلية هو أحد شواغل الأرجنتين ومسألة من مسائل السياسة العامة فيها. وينعكس هذا الشاغل في مشروع القانون المدني الجديد الذي يتضمن باباً خاصاً عن الممتلكات المجتمعية والوضع القانوني والحقوق الجماعية المتصلة بالموارد الطبيعية والموائل.

٣٢- وبما أن الحكومة تنفذ سياسات محدّدة تشتمل على التوصيات ٩٩-١١١ و ٩٩-١١٢ و ٩٩-١١٣، لا تقبل الأرجنتين هذه التوصيات. أما بالنسبة إلى الالتزام بالتعويض، فتجدر الإشارة إلى أن هذا الالتزام لا يستند إلى أساس قانوني في الدستور أو في التشريع الوطني.

التوصيات المتعلقة بالإعاقة

٣٣- من أجل تعميم القضايا المتعلقة بالإعاقة، سنّت الأرجنتين قوانين عامة ومحددة بشأن هذا الموضوع، كما وضعت برامج تعزز وتُعطي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والصحة والعمل. وتقبل الأرجنتين التوصيات ٩٩-٩٩ و ٩٩-١٠٠ و ٩٩-١٠١ و ٩٩-١٠٢ و ٩٩-١٠٣ و ٩٩-١٠٤ و ٩٩-١٠٥ و ٩٩-١٠٦ و ٩٩-١٠٧ و ٩٩-١٠٨ إذ ترى أنه يجري تنفيذها.

التوصيات المتعلقة بالمحاكمات الخاصة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والحقيقة والذاكرة والعدالة

٣٤- تسير عملية تنفيذ التوصيات ٩٩-٧٢ و ٩٩-٧٣ و ٩٩-٧٤ طبقاً للسياسة التي تتبعها الحكومة في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٣، والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في إعادة بناء الحقيقة التاريخية، وتقديم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الأرجنتين إلى العدالة، وحفظ الذاكرة الوطنية. ولذلك، تقبل الأرجنتين هذه التوصيات.

التوصيات المتعلقة بالتشريعات

٣٥- تقبل الأرجنتين التوصيتين ٩٩-٥ و ٩٩-٩ نظراً إلى أنه يجري تنفيذها.

التوصيات المتعلقة بإقامة العدل

٣٦- تقبل الأرجنتين التوصيات ٩٩-٦٩ و ٩٩-٧٠ و ٩٩-٧١ إذ ترى أنه يجري تنفيذها.

التوصيات المتعلقة بحرية التعبير

٣٧- تمارس حرية التعبير في الأرجنتين من دون قيود، وبما أنه لا يمكن قبول أي توصية هدفها ضمان حق من الحقوق أو الدفاع عنه إذا كان هذا الحق مكفولاً بالفعل، فإن التوصيات ٩٩-٨٢ و ٩٩-٨٣ و ٩٩-٨٥ غير مقبولة. وفيما يخص التوصية ٩٩-٨٤، فإن الأرجنتين تحيط علماً بما وتود أن تشير إلى أنها تبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذ القانون المتعلق بخدمات الاتصالات السمعية البصرية تنفيذاً كاملاً. وما يعيق تنفيذه بالكامل في الوقت الراهن هو بعض التدابير الاحترازية التي أمرت بها المحاكم والتي تحايي بعض مجموعات القوى المعارضة لإلغاء الاحتكار الذي يقترحه القانون.

التوصيات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات

٣٨- تحيط الأرجنتين علماً بالتوصيات ٩٩-٧٨ و ٩٩-٧٩ و ٩٩-٨٠ و ٩٩-٨١ وتفيد بأن البرلمان يقوم حالياً بمناقشة مشاريع قرارات متعلقة بمسألة الوصول إلى المعلومات^(٩).

الالتزامات الطوعية

٣٩- تتعهد الأرجنتين بمواصلة إنشاء الآليات المؤسسية، بمشاركة من المجتمع المدني، بهدف الامتثال لقرارات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وذلك عن طريق جملة أمور منها وضع رسوم بيانية للامتثال تُظهر الوكالات المسؤولة والتدابير الواجب اتخاذها والمواعيد النهائية المتصلة بها.

٤٠- وتتعهد الأرجنتين بالمشاركة في حملة دولية للترويج لتشجيع التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤١- وتعيد الأرجنتين تأكيد التزامها بمواصلة العمل على مواءمة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٢- وتتعهد الأرجنتين بتعزيز اتخاذ مبادرات داخل مجلس حقوق الإنسان، وفي محافل أخرى، سعياً إلى زيادة الحماية الموفرة للمهاجرين وإلى اتخاذ زمام المبادرة في المناقشات التي تتعلق بوضع وتنفيذ سياسات عامة بشأن هذا الموضوع.

٤٣ - وتتعهد الأرجنتين بمواصلة تعزيز الإصلاحات اللازمة لضمان التطبيق الكامل للحق في المعلومات، وذلك عن طريق الكشف العلني عن جميع المعلومات المستمدة من القطاعين العام والخاص وعن طريق إتاحة هذه المعلومات للمواطنين عامة.

٤٤ - وتتعهد الأرجنتين بمواصلة العمل على تقوية هيئات معاهدات الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على تحسين إمكانية الوصول إليها أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى توسيع قنوات المشاركة، وفرص التفاعل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني.

٤٥ - وتتعهد الأرجنتين بمواصلة العمل على ضمان الطابع التكاملي للأعمال التي تضطلع بها الآليات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

٤٦ - وتتعهد الأرجنتين، بصفتها دولة اتحادية، بمواصلة القيام بالأعمال التحضيرية لإنشاء هيئة دائمة تعنى بتنسيق الأنشطة وتوطيد الحوار بغية تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة مع المقاطعات وفيما بينها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومع الآليات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

Notes

¹ Asimismo, y respecto de la percepción de esta prestación, el decreto establece que “se abonará a uno solo de los padres, tutor, curador o pariente por consanguinidad hasta el tercer grado, por cada menor de DIECIOCHO (18) años que se encuentre a su cargo o sin límite de edad cuando se trate de un discapacitado” (Artículo 5º – Decreto 1602/2009).

² El texto de la norma introduce este tipo de crimen como el perpetrado “por un hombre y mediare violencia de género” e incorpora como causales “placer, codicia, odio racial, religioso, de género o a la orientación sexual, identidad de género o su expresión” con el propósito de “causar sufrimiento a una persona con la que se mantiene o ha mantenido una relación”. Asimismo, se fija pena de reclusión perpetua o prisión perpetua al que mate “a su ascendiente, descendiente, cónyuge, ex cónyuge o a la persona con quien mantiene o ha mantenido una relación de pareja, mediare o no convivencia”.

Por último, la ley fija que “cuando mediaren circunstancias extraordinarias de atenuación, el juez podrá aplicar prisión o reclusión de ocho (8) a veinticinco (25) años”, pero aclara que “esto no será aplicable a quien anteriormente hubiera realizado actos de violencia contra la mujer víctima”.

³ El Consejo Nacional de las Mujeres tiene como objetivo legitimar ante la sociedad la relevancia de la equidad de género para el fortalecimiento de la democracia, impulsando políticas públicas desde una perspectiva de género que contribuyan a la superación de las diversas formas de discriminación contra las mujeres, y promuevan las condiciones sociales adecuadas para garantizarles el ejercicio efectivo de sus derechos.

En este marco, fue creado en Julio de 2009 el “Programa de Fortalecimiento Institucional de las Áreas Mujer Provinciales y Municipales y Organismos de las Sociedad Civil”, que tiene como meta contribuir al desarrollo de las políticas públicas de género que promuevan la igualdad entre mujeres y varones en todos los ámbitos de la sociedad. Las propuestas deberán estar encuadradas dentro de alguna/s de las siguientes líneas estratégicas que lleva adelante el Consejo Nacional de las Mujeres:

- a. Mujer y Trabajo.
- b. Violencia de Género.
- c. Derechos Humanos y Ciudadanía de las Mujeres.
- d. Comunicación y Difusión estratégica para el avance de los Derechos de las Mujeres.

Articulación y Abordaje Territorial de la Violencia contra las Mujeres

El Consejo Nacional de las Mujeres desarrolla talleres destinados a instalar el enfoque de equidad de género en los distintos organismos gubernamentales y no gubernamentales. Este

enfoque contribuye al compromiso de trabajar para construir relaciones de equidad entre los géneros, tanto en el ámbito público como en el privado.

Algunos de estos talleres son: Salud sexual y reproductiva; Parto humanizado; Nuevas masculinidades; Violencia de género; Perspectiva de género en políticas públicas dirigidos a agentes gubernamentales; Economía social y desarrollo local de las mujeres; Sensibilización sobre medios de comunicación y discriminación.

Campañas contra la Violencia hacia las Mujeres

Campaña contra la violencia hacia las mujeres: “260 hombres contra el machismo”. La prevención y erradicación de los distintos tipos y modalidades de violencia de las que son víctimas las mujeres, en tanto problemática basada en las asimetrías, los estereotipos y los roles de género, requiere de un cambio de paradigma cultural que otorgue equidad e igualdad a todas las personas sin distinción de su sexo.

La campaña consiste en la firma de un documento en el que 259 hombres, liderados por un referente del ámbito de la política o la cultura, se comprometen a revisar su propio comportamiento machista. Como resultado de esta articulación, más de 7.800 hombres se manifestaron en contra de la violencia de género en el marco de la campaña de prevención.

Campaña “Sacale tarjeta roja al maltratador”

Representantes gubernamentales, personalidades de la cultura y dirigentes sociales participaron del lanzamiento argentino de la campaña, cuyo objetivo es involucrar a toda la sociedad en la prevención y la denuncia de la violencia de género. Durante el año 2012, han participado de la campaña más de 10.000 personas. Enlace: <http://www.sacatarjetaroja.com.ar/>

Campaña Argentina por la Equidad de Género y Contra la Violencia

Se destaca por la fuerte articulación entre organizaciones de la sociedad civil, organismos internacionales y organismos gubernamentales. Es un proceso casi inédito a nivel nacional y se inserta en el marco de la relación entre el Estado, la sociedad civil y el ámbito educativo, con el objetivo de sensibilizar y trabajar comunitariamente esta problemática. La campaña incluye tres componentes claves, desarrollados de forma independiente y estrechamente relacionados entre sí: 3 micros de radio y 3 de televisión, una página Web y un concurso para la producción de cortos audiovisuales, micros radiales, historietas, textos literarios y afiches. Enlace:

<http://www.vivirsinviolencia.gov.ar/>

⁴ El Ministerio Público de la Defensa, a través de un convenio de cooperación con el Ministerio de Desarrollo Social y el Consejo Nacional de las Mujeres, brinda patrocinio jurídico y asistencia legal gratuita a víctimas de violencia de género. A partir del 15 de Octubre, se puso en marcha el Proyecto Piloto de Asistencia y Patrocinio Jurídico Gratuito a Víctimas de Violencia de Género, creado en el ámbito de la Comisión sobre Temáticas de Género de la Defensoría General de la Nación. El proyecto tiene como objetivo brindar asesoramiento legal y eventual patrocinio jurídico a víctimas de violencia de género, en aquellos casos que sean de competencia de la Justicia Nacional o Federal de la Ciudad Autónoma de Buenos Aires.

En cuanto a servicios legales gratuitos para las mujeres víctimas de violencia, en el resto del país, se puede consultar la Guía de Recursos que el Consejo Nacional de las Mujeres ha recopilado: <http://www.cnm.gov.ar/GNR/GuiaNacionalRecursos.html>

Planificación y Construcción de Hogares de Protección Integral para Mujeres en situación de violencia – En articulación con el Ministerio de Desarrollo Social de la Nación

El Estado Nacional asume el compromiso político de construir y reacondicionar los hogares integrales de protección para mujeres en situación de violencia, con las condiciones adecuadas de atención integral e interdisciplinaria, para dar respuesta a la demanda en esta línea. Estos espacios contarán con sala de admisión, consultorio, salón de usos múltiples, cocina, depósito, lavadero, guardería y espacios verdes. Las habitaciones, al estar pensadas para albergar al grupo familiar, estarán proyectadas en un tamaño de, aproximadamente, 30m² con baño integrado.

Por otro lado, el Programa las Víctimas Contra las Violencias del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos lleva a cabo las siguientes acciones tendientes a restituir los derechos de las víctimas de violencia familiar y sexual:

- Desde el 2006 este Programa desarrolla un trabajo en el terreno y realiza estrategias para garantizar el acceso a la justicia de las mujeres victimizadas

- **Brigada Móvil de Atención a las Víctimas de Violencia Familiar**

El Centro de Atención telefónica a las víctimas de violencia familiar, 137, trabaja las 24 horas los 365 días del año (en CABA), orientan y asisten a las mujeres, niños, niñas y adolescentes víctimas de violencia, así como a instituciones y organismos gubernamentales y ongs.

Desde octubre de 2006 a marzo de 2012 se atendieron 16.261 víctimas, realizando 11.679 intervenciones.
- **Brigada Móvil de Atención a las Víctimas de Violencia Sexual**

Trabaja las 24 horas los 365 días del año (en CABA) orientando a víctimas referidas en la ley 25087 desde el primer momento en que el equipo toma contacto con la víctima a través de la comisaría o institución solicitante.

Durante el 2012 se realizaron 980 intervenciones.
- **Brigada Niñ@s contra la explotación Sexual comercial de niñas, niños y adolescentes infiltrado en viajes y turismo**

Trabaja las 24 horas los 365 días del año (en CABA) orientando a víctimas. Existe una campaña contra la explotación sexual de niños, con la finalidad de sensibilizar e informar a los distintos agentes institucionales y a la sociedad en su conjunto sobre la gravedad del delito.
- **Equipo de Docencia a Personal de Policía Federal Argentina**

Se dictan las asignaturas de introducción al conocimiento, abordaje y **prevención** de las violencias para el curso de ingreso y de ascenso en las escuelas de Suboficiales y Agentes y de Cadetes de la PFA. Se capacitaron 13.470 agentes y suboficiales desde el 2009 hasta la actualidad.
- **Colaboración en áreas en situación de vulnerabilidad con los Centros de Acceso a la Justicia**

Se generan capacitaciones y se brindan herramientas para el asesoramiento y acompañamiento de ciudadanos en situación de vulnerabilidad.
- **Cuerpo Interdisciplinario de Protección contra la Violencia Familiar**

Realiza informes de riesgo e interacción familiar según lo previsto en las leyes de violencia familiar y de género. El equipo está compuesto por psicólogos, trabajadores sociales y abogados que realizan las entrevistas por pedido de los juzgados de familia a todo el grupo familiar.

En 2012 se trabajaron y remitieron 5963 expedientes derivados desde los juzgados de familia.
- **Capacitaciones y Replica del Programa en el País**

El programa se encuentra implementando la expansión nacional y replica en las provincias de chaco y misiones a través de la creación de la línea 137 y formación de un equipo de profesionales y técnicos para la atención de las víctimas de violencias. También realiza el dictado de cátedras abiertas de violencia de género en universidades y jornadas de sensibilización y formación en diversas provincias del país.

⁵ En sintonía con lo anterior, cabe señalar la función del Observatorio de la Discriminación en Radio y Televisión, constituido por la Autoridad Federal de Servicios de Comunicación Audiovisual (AFSCA), el Instituto Nacional contra la Discriminación, la Xenofobia y el Racismo (INADI) y el Consejo Nacional de las Mujeres (CNM). Dicho Observatorio cuenta con la participación de profesionales que intercambian conocimientos y experiencias en materia de discriminación, entablando debates y analizando esta temática en programas televisivos y radiales, en promociones y en publicidades. Enlace: www.observediscriminacion.gov.ar

⁶ En 2011 se presentó el Protocolo para la Atención Integral de Personas Víctimas de Violaciones Sexuales, que prevé y reorienta la atención de casos de ANP. La guía "*Métodos anticonceptivos. Guía para un acceso sin barreras. Instructivo para la distribución de Insumos del Programa Nacional de Salud Sexual y Procreación Responsable*" es otro de los protocolos que el PNSSyPR ha elaborado con la finalidad de establecer las especificaciones sobre las obligaciones profesionales, en este caso sobre los métodos anticonceptivos, los procedimientos para garantizar el acceso, los criterios de acceso ante demandas de niñas, niños, adolescentes y poblaciones migrantes y el almacenamiento de insumos.

⁷ Con el objetivo de incrementar los esfuerzos por combatir la trata de personas, se creó en el año 2008, **el Programa Nacional de Rescate y Acompañamiento a las Personas Damnificadas por el Delito de Trata**, dependiente del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos de la Nación, con el objetivo de centralizar toda actividad destinada a la prevención del delito de Trata de Personas, como así también el acompañamiento y asistencia jurídica a sus víctimas, hasta el momento de la declaración testimonial.

Se creó bajo la órbita del actual Ministerio de Seguridad de la Nación, divisiones específicas en la fuerzas de seguridad federales, para la prevención, investigación y lucha de la Trata de Personas.

Se reforzaron y optimizaron medidas y políticas de coordinación pública e institucional, para la implementación de la ley de Prevención y Sanción del delito de Trata de Personas y Asistencia a sus víctimas. De esta manera el Programa Nacional de Rescate, realiza con el Ministerio de Seguridad de la Nación en forma mensual una mesa de intercambio para elaborar nuevas estrategias de intervención, unificar criterios de actuación y discusión sobre procedimientos realizados.

Se trabaja de manera conjunta con la Secretaría de Derechos Humanos del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos, Administración Federal de Ingresos Públicos, Ministerio de Trabajo de la Nación, Unidad Fiscal Asistencia en Secuestros Extorsivos y Trata de Personas y el Ministerio de Desarrollo Social de la Nación.

Se interviene con personal de la Dirección Nacional de Migraciones para una mayor celeridad y en pos de resguardar los derechos de las víctimas. Se trabaja de manera coordinada con organismos de países de la región, para un retorno voluntario de la víctima a su país de origen y un posterior seguimiento y acompañamiento.

Se realizan campañas informativas (televisivas y radiales) emitidas en emisoras de todo el país. Haciendo foco en las causas (culturales, sociales, económicas, etc.) que naturalizan y perpetúan la existencia del delito.

Desde la sanción de la Ley N° 26364 se dictaron 68 sentencias, de las cuales 60 son condenatorias y 8 absolutorias.

Es dable destacar el convenio firmado entre este Programa y el Ministerio de Educación, para la creación de un módulo virtual de educación, para la prevención de este delito, dirigido especialmente a niñas, niños y adolescentes.

⁸ Que, en tal sentido, de todo el espectro de conductas declaradas como prohibidas por la Convención para la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación Racial (Art. 4), el derecho interno argentino solo ha omitido tipificar penalmente el supuesto de realización de actos de asistencia en actividades racistas, incluida su financiación. Sobre este punto, cabe señalar que durante el curso del año pasado (2012) tuvo tratamiento parlamentario una propuesta de reforma de la legislación antidiscriminatoria (Expte. N° 0685-D-2012), la cual se refería a dicha tipificación penal.

Resulta necesario destacar que el Instituto Nacional contra la Discriminación la Xenofobia y el Racismo -INADI- ha elevado un anteproyecto de reforma de la Ley N° 23.592, el cual refleja avances sustanciales en la materia, particularmente en lo relativo a la penalización de asistencia en actividades racistas a través del financiamiento; todo ello con la intención de que sea considerado en las sesiones legislativas del año en curso (2013).

⁹ Proyectos de ley sobre el Acceso a la Información Pública. Se encuentran en la Cámara de Diputados:

- a) Proyecto de ley 2935-D-2012. Firmante Bullrich, Patricia.
- b) Proyecto de ley 5518-D-2012. Firmantes Atanasof, Asseff, Videla.
- c) Proyecto de ley 6088-D-2012. Firmantes Garrido y Stolbizer.
- d) Proyecto de ley 0507-D-2012. Firmante Pinedo Federico.
- e) Proyecto de ley 0716-D-2012. Firmantes Rodríguez.
- f) Proyecto de ley 0835-D-2012. Firmantes Pais, Currilen, Bernal, entre otros.
- g) Proyecto de ley 0891-D-2012. Firmante Diana Conti.
- h) Proyecto de ley 0994-D-2012. Firmantes Gil Lavedra, Tunessi, Storani, entre otros.
- i) Proyecto de ley 2628-D-2012. Firmantes Sabbatella, Heller, entre otros.

Proyectos de ley que se encuentran en la Cámara de Senadores.

- a) Expediente N° 174/12. Reproduce el Proyecto de ley sobre el Libre Acceso a la Información Pública. Ref. 1286/10. Su autor es María Eugenia Estenssoro.
- b) Expediente N° 1147/12. Proyecto de ley de acceso a la información pública. Su autor es Samuel Manuel Cabanchik.
- c) Expediente N° 2937/12. Proyecto de ley de derecho de acceso a la información pública. Su autor es Gerardo Morales, entre otros.

Se consultó la información publicada en los sitios de Internet de las Cámaras mencionadas (www.senado.gov.ar y www.diputados.gov.ar, respectivamente).
